



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٧٥/٩/١٥

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

اتفاقية سينا

بين تحرير الأرض المصرية والالتزام العربي

نشرت الصحف المصرية والعربية خلال الأسبوع الماضي العشرات من المقالات حول موضوع اتفاق فك الاشتباك الثاني في سيناء . وتراوحت هذه الكتابات بين القبول والتحفظ والمعارضة ، كما تباينت في الأسس التي استندت عليها ، والمجج التي ساقتها تبريرا لوجهة نظرها ، والنتائج التي توصلت إليها .

المؤكد أن مختلف المواقف والاتجاهات السياسية تطرح ظلالها وتجد مؤيديها واتصارا لها في كل قطر عربي . هذا الطرح هام لانه لا يخلق حاجزا وهيبا بين العرب والمصريين وهو الموقف الأكثر استنادا مع اتناها محر والتزامها المجتئ بهويتها العربية .

● واتجاه آخر يربط بين الاتفاق وزوال الآتمة الاقتصادية التي تعيشها القطاعات العريقة من الشعب المصري . وينضن هذا الاتجاه أن الاتفاق سوف يخلق مناخا أكثر ملامة للاستثمارات الأجنبية ويوسى بزيد من الالتفات الى الأمور الداخلية على أساس أن انجازا كبيرا قد تم بالفعل على الجبهة الخارجية .

هذا الاتجاه خاطيء في مسلماته وفي منطقته وفي النتائج التي يربتها ومن حيث لا يدري يعطى للاتفاق نتائج سلبية واقتصادية لا ترتب عليه بالضرورة نمو وتنفس رباطا بين الإلتاق وزيادة الاستثمار الأجنبي في مصر الأمر الذي يثير مسألتي أولها أنه لم يتم التلبل العلمى بعد على أن السبب الرئيسي لأحجام بعض المستثمرين هو التطورات المنطقية بالنزاع بدليل أن هناك مستثمرين آخرين لم يحجموا ،

وإذا كان من الهام أن نفهم بعمق هذا الإهتمام الكبير بقضية المصير المشترك ، فإنه ينبغي الوتسوف وقته مثنابة أمام بعض الاتجاهات التي يبرزت لأبشاح بعض ما قد تتضمنه أو يترقب عليها من نتائج وافكار وآراء .

● فهناك على سبيل المثال اتجاه في بعض الكتابات المصرية يميز بين العرب والمصريين ، ويتحدث من العرب بصفة عامة ، ويبغى ممددا هجوم ومسدى التضحيات المصرية من أجل العرب وقضية فلسطين من رجال ومال وعناد منذ حرب ١٩٤٨ حتى الآن .

وخطر هذا الاتجاه هو أنه يوجد « فاصلا » و « حاجزا » بين مصر والعرب بشكل تفسى ، ويلعب على وتر أقليمي في وقت يتضح فيه أنه لا يوجد حل مصري للنزاع ، وتؤكد فيه مصر وقادتها ومسئولوها على الحل العربي الشامل للقضية .

والأمر الأرجح هو أن هناك عربا ومصريين يتنون على مختلف درجات التأييد أو التحفظ تجاه الاتفاق . قد تختلف نسبتهم بين درجة وأخرى ، يزدادون هنا أو يقلون هناك ، ولكن



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ومن ثم فإن تفسير اجهام بعض المستشرقين لا بد أن يأخذ في اعتباره مسددا من الاسباب مثل الهيكل الاقتصادي للبلاد واتساع نطاق السوق وحجم القوة الشرائية المتوفرة ونسبة الأرباح المتوقعة وسرعتها والمشاكل التي تربط بالبيروقراطية المصرية هذا الى جانب الوضع السياسي والطبع وثابتهما أنه بقدر ما يكون للظروف السياسية من دور في ايجاد مناخ موات للاستثمارات الأجنبية، فإن اقامة علاقة بين اتفاق سيناء الثماني وزيادة حجم الاستثمارات ليس ضروريا أو حتيا ، بل أن ذلك يتوقف على ظروف أخرى عديدة منها بالتأكيد سير الأحداث في المظلة بصفة عامة ، والخطوات القادمة لتسوية الأزمة على الجبهة السورية وبخصوص شعب فلسطين .

كما أن هذا الاتجاه يتفيسن القول « أهينا باهتمام تخفيضي الاتفاق العسكري وهو الأمر الذي يجب مناقشته - فنولنا بأن الاتفاق عسكري وليس سياسيا » وأنه خطوة على طريق التسوية ، وأنه يرتبط بخطوات أخرى على الجبهة السورية يترتب عليه أن اقاهب العسكري لا بد أن يستمر وأن الاستعداد والتمركز في الخطوط الجديدة سيقيم على قدم وساق ، لأن ذلك هو الضمان النهائي للوصول الى تسوية شاملة وعادلة للمشكلة والا كما كن يضع محيرة من يد غيره وهكذا فبالنسبة للقوات المسلحة المصرية فإنه طالما استمر الاحتلال الإسرائيلي فإن واجباتها القتالية لا تعد قد انتهت بعد .

● وهناك معنى ثالث تنفله بعض

الكتابات وهو البعد المصري للمسألة فالمشكلة التي نواجهها اليوم تختلف موضوعيا عن تلك التي واجهناها مثلا عقب حرب ١٦٤٨ واتناء المباحثات التي أدت الى اتفاقات الهدنة .

هذه المشكلة ذات طابع مزدوج . ومع ارتباط كل من جانبها الوثيق بالآخر إلا أنه يجوز التعبير بينهما : جانب عربي يرتبه الالتزام القومي وهو ذلك المتعلق بحقوق شعب فلسطين والجولان ، وجانب آخر مصري تفرسه الوطنية المصرية وهو المتعلق بالاحتلال الإسرائيلي لقطاع من الأرض المصرية وهي سيناء . هناك إذن القضية القومية العربية والقضية الوطنية المصرية وطالما استمر الاحتلال الإسرائيلي بقيت القسيتين التوسعية والوطنية على السواء وعلى فكاح الوطنى والتشال القومى ..

وهكذا فالذين يهاجرون مصر على اساس تفریطها في القضية العربية عليهم أن يدركوا أن زعمهم هذا يتضمن بالضرورة أن تفریط حصرها في القضية الوطنية قد حدث وهو الأمر الذي يرفضه تاريخ الشعب المصري وقبائنه ويرفضه كل جلي مصري اليوم كما رفضه بالأمس . والذين يكتبون من ناحية أخرى ويعددون تشخيصات مصر ازاء قضية فلسطين عليهم أن يعرفوا أيضا أن هناك بعدا وطنيا حصرها خالصا للمسألة وهو ما يجب أن ينفصنا الى تأكيد الطابع العسكري غير السياسي للاتفاق وعدم الربط بينه وبين اثار اقتصادية وسياسية لا تترتب عليه لضرورة